IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الواحد والثلاثون – العدد الثاني – البحث الرابع (ص: 70 - 87)
15 – تشرين الثاني – 2026م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[تكيّف ركن الخطأ في المسؤولية المدنية مع خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي- دراسة في ضوء قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي]

إعداد الباحثتان:

[زينب خازم]

[طالبة دكتوراه في الجامعة الإسلامية في لبنان- قسم القانون الخاص]

[الأستاذة الدكتورة ريما فرج]

[رئيسة قسم الدراسات العليا- القانون الخاص في الجامعة الإسلامية في لبنان- أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية]

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى تأثر ركن الخطأ في المسؤولية المدنية بخصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي، في ظل تعدد المتدخلين في دورة حياة النظام واستقلاليته في معالجة البيانات وتوليد المخرجات، لناحية إسناد الخطأ وقياسه. ومن ثم تبحث الدراسة في مساهمة كل من قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي- Regulation (EU) 2024/1689 (EU Artificial Intelligence Act) لمعالجة الآثار المحتملة، عبر تحديد المراكز القانونية للمتدخلين وتوزيع الإلتزامات فيما بينهم، وتوفير معايير تنظيمية يمكن الإستناد إليها عند تقدير الخطأ، إلى جانب مساهمة أخلاقيات الذكاء الإصطناعي في استكمال معايير السلوك المسؤول رغم افتقادها صفة الإلزام.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الذكاء الإصطناعي، المسؤولية المدنية، ركن الخطأ، قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي، أخلاقيات الذكاء الإصطناعي.

Abstract:

This study examines the extent to which the element of fault in civil liability is affected by the specific characteristics of artificial intelligence systems, particularly the involvement of multiple actors throughout the system's lifecycle and its autonomy in processing data and generating outputs, with regard to the attribution and assessment of fault. The study then examines the contribution of the European Artificial Intelligence Act (Regulation (EU) 2024/1689) to address these potential challenges by defining the legal positions of the actors involved, allocating obligations among them, and establishing regulatory standards that may be relied upon when assessing fault. It also considers the role of AI ethics in complementing the standards of responsible conduct, despite their non-binding nature.

Keywords: Artificial Intelligence Systems; Civil Liability; Fault; EU Artificial Intelligence Act; AI Ethics.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الواحد والثلاثون – العدد الثاني – البحث الرابع (ص: 70 - 87) 15 – تشرين الثاني – 2026م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المقدمة:

تقوم المسؤولية المدنية في أصلها العام على قاعدة أن من يرتكب خطأ يسبب ضررًا للغير يلتزم بتعويضه. وعلى هذا الأساس، إن تحقق الضرر يثير التساؤل حول الشخص الذي يجب أن يتحمل تبعته، كما الأساس القانوني الذي تُبنى عليه مسؤوليته. تظهر أهمية هذا السؤال على مستوى الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي، إذ يثور الخلاف حول ما إذا كانت القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية كافية للتعامل مع هذه الأضرار، أم أن خصوصية هذه الأنظمة تستلزم إعادة النظر في بعض المرتكزات القانونية التي تقوم عليها.

كقاعدة عامة، إن القواعد القائمة في المسؤولية المدنية هي التي تطرح للتطبيق على الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي، ومنها القواعد المتعلقة بالمسؤولية القائمة على الخطأ، والتي تقوم على توافر ثلاثة أركان تتمثل في الخطأ والضرر والرابطة السببية بينهما. في المقابل، إن إمكانية إخضاع الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي للقواعد القانونية القائمة لا تعني أن لا صعوبات تثار في هذا الصدد، لا سيما عند التدقيق في تركيبة هذه الأنظمة وطبيعة عملها، إذ تتعدد الفرضيات التي من الممكن أن يثار فيها الخطأ في معرض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي، فقد ينسب الخطأ إلى مصمم النظام، أو المبرمج أو المطور في حال وجود خلل في تصميم النظام أو برمجته أو تطويره، كما قد ينسب إلى الشركة المصنعة أو المنتج متى أمكن إرجاع الضرر إلى سلوك خاطئ صدر عنه في المراحل التي تدخل ضمن مسؤوليته، كما قد ينسب الخطأ إلى المستخدم في حال الإخلال بالواجبات المرتبطة باستخدام النظام أو تشغيله. وفي بعض التصورات، يمكن الحديث عن خطأ النظام نفسه كمسؤول عن الضرر، وذلك بالنظر إلى الإستقلالية التي يتمتع بها والناتج عنها عدم قدرة مصمميه على التنبؤ بما قد ينتج عنه. وقد تنبّه المشرع الأوروبي إلى بعض هذه الصعوبات، فاعتمد بموجب قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي رقم 1689/2024 إطارًا تنظيميًا يحدد المراكز القانونية للأشخاص المتدخلين في دورة حياة النظام، ويوزع الإلتزامات فيما بينهم، إلى جانب فرض متطلبات تتعلق بإدارة المخاطر والشفافية والإشراف البشري والتوثيق والمراقبة. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم ينشئ نظامًا مستقلًا للمسؤولية المدنية، إلا أن القواعد التي قررها قد تساهم في تحديد السلوك الواجب عند تطبيق قواعد المسؤولية القائمة على الخطأ. وإلى جانب هذه القواعد القانونية، برزت أخلاقيات الذكاء الإصطناعي بوصفها مجموعة من المبادئ غير الملزمة التي يمكن أن تؤدي دورًا مكملًا في تطبيق الأحكام القانونية الخاصة بالخطأ في المسؤولية المدنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تستند هذه الدراسة إلى القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية القائمة على الخطأ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بإسناده إلى شخص محدد وقياسه وفق معيار العناية الواجب، وتكتسب هذه القواعد خصوصية عند تطبيقها على الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي، نظرًا لتعدد الأشخاص المتدخلين في دورة حياتها وتوزع الأدوار والإلتزامات فيما بينهم، كما بالنظر إلى ما تتمتع به بعض الأنظمة من إستقلالية في معالجة البيانات وتوليد المخرجات. كما ويستند الإطار النظري للدراسة إلى التنظيم القانوني الأوروبي للذكاء الإصطناعي- اللائحة (EU) 2024/1689، الذي حدد المراكز القانونية للمتدخلين ووزع الإلتزامات فيما بينهم. وتستند الدراسة أخيرًا إلى المبادئ الأخلاقية الأوروبية للذكاء الإصطناعي، باعتبارها معايير غير ملزمة يمكن الإستئناس بها عند تحديد مستوى العناية المتوقع في معرض تطبيق قواعد المسؤولية المدنية.

تناولت مجموعة من الدراسات الفقهية البحث في الإشكاليات التي تثيرها أنظمة الذكاء الإصطناعي في معرض تطبيق قواعد المسؤولية المدنية، لا سيما تلك التي تتعلق بإسناد الخطأ وقياسه. ففي إطار إسناد الخطأ، تناول

Matthias (2004) البحث في فكرة فجوة المسؤولية الناشئة عن إستقلالية الأنظمة وصعوبة إسناد سلوكها إلى شخص بشري، كما ناقش Gunkel (2020) حدود إسناد المسؤولية في ظل إستقلالية الأنظمة الذكية. وإلى جانب ذلك، تناول Arcila (2025) البحث في الصعوبات المرتبطة بتعدد المتدخلين وتوزع الأدوار فيما بينهم، وما قد يترتب على ذلك من تعقيد في تحديد الشخص المسؤول عن الضرر. أما في إطار قياس الخطأ، فقد تناول Selbst (2020) دراسة أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على مضمون معيار العناية، لا سيما في ظل محدودية قدرة الإنسان على معالجة المعلومات وفهم آلية اتخاذ القرارات الخوارزمية، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول مستوى العناية الذي يمكن توقعه من الشخص عند التعامل مع هذه الأنظمة.

وفي إطار التنظيم الأوروبي، تناولت دراسات أخرى البحث في العلاقة بين الإلتزامات التنظيمية وقواعد المسؤولية المدنية، فأكد Busuioc وCurtin وAlmada (2023) أن قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي لا يشكل بذاته نظامًا للمسؤولية المدنية، بينما تناول Montagnani وNaijar وDavola (2024) دراسة دور الإلتزامات التنظيمية في تحديد مضمون السلوك الواجب. كما بحث Timothy (2024) في مساهمة التنظيم الأوروبي في تحديد المراكز القانونية للمتدخلين والإلتزامات الواقعة عليهم، وأثر ذلك في تطبيق قواعد المسؤولية المدنية. إلى جانب الدراسات المرتبطة بالقواعد القانونية، تناول Bashayreh وSibai (2023) البحث في دور المعايير الأخلاقية والمهنية في تحديد مستوى العناية المتوقع في إطار أنظمة الذكاء الإصطناعي.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في الجمع بين إشكاليتي إسناد الخطأ وقياسه، ومدى مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي وأخلاقياته في إعادة ضبط مضمون ركن الخطأ، دون استبعاد القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية أو استحداث مفهوم جديد له.

مشكلة البحث وأسئلتها وفرضياتها:

تتمثل إشكالية البحث الأساسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى فعالية القواعد القانونية لركن الخطأ في استيعاب الآثار الناشئة عن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي؟

أسئلة البحث:

يتفرع عن الإشكالية الرئيسية للبحث مجموعة من الإشكاليات الفرعية تتمثل بالتالي:

1. ما مدى تأثير تعدد المتدخلين في دورة حياة أنظمة الذكاء الإصطناعي واستقلاليتها في إمكانية تحديد الخطأ المنتج للمسؤولية؟

2. إلى أي مدى تتلاءم المعايير التقليدية لقياس الخطأ مع خاصية الإستقلالية لأنظمة الذكاء الإصطناعي؟

3. ما مدى مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي في تحديد الشخص المخاطب بالإلتزام ومضمون السلوك الواجب، وأثر ذلك في تقدير الخطأ المدني؟

4. ما مدى مساهمة المبادئ الأخلاقية الأوروبية للذكاء الإصطناعي في تحديد معيار العناية المتوقعة من المتدخلين؟

فرضيات البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي لا تؤدي بالضرورة إلى استبعاد ركن الخطأ أو عدم صلاحية معاييره التقليدية، لكنها تثير صعوبات تتعلق بإسناده وقياسه، الأمر الذي يزيد الحاجة إلى تحديد أدق للشخص المخاطب بالواجب ومضمون السلوك المتوقع منه. تفترض الدراسة أن تعدد المتدخلين في دورة حياة أنظمة الذكاء الإصطناعي واستقلالية بعض هذه الأنظمة لا يحولان بالضرورة دون إسناد الخطأ إلى شخص بشري، إلا أنهما قد يؤديان إلى تعقيد تحديد السلوك المخالف والشخص الذي يمكن نسبته إليه. كما تستند الدراسة إلى فرضية أن قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي، إلى جانب أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، يساهمان في التخفيف من الصعوبات المرتبطة بإسناد الخطأ وقياسه، وذلك عبر تحديد المراكز القانونية للمتدخلين وتوزيع الإلتزامات فيما بينهم، وتحديد معيار العناية المتوقع منهم.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية (الأكاديمية): دعم المكتبة القانونية بدراسة تتناول أثر خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية، لا سيما لناحية إسناده وقياسه، وبيان مدى ملاءمة القواعد التقليدية لاستيعاب آثار هذه الخصوصية، إلى جانب مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي وأخلاقياته في إعادة ضبط ركن الخطأ دون استحداث مفهوم جديد له.

الأهمية العملية (التطبيقية): تقديم معايير قانونية يمكن الإستناد إليها عند تحديد الشخص الذي يمكن إسناد الخطأ إليه، ومضمون السلوك المتوقع منه، في معرض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي، الأمر الذي يساعد القاضي في تقدير مدى الإخلال بالإلتزامات الواقعة على المتدخلين في دورة حياة النظام، وذلك استنادًا إلى القواعد التنظيمية الأوروبية ومعايير السلوك الأخلاقية، دون أن تؤدي مخالفتها بذاتها إلى قيام المسؤولية المدنية.

محددات الدراسة:

المحدد الموضوعي: يقتصر البحث على دراسة أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية، لا سيما لناحية إسناده إلى أحد الأشخاص المتدخلين في دورة حياة النظام وقياسه وفق معيار العناية الواجب، دون التطرق إلى بقية أركان المسؤولية المدنية أو الأنظمة القائمة على المسؤولية الموضوعية.

المحدد التشريعي والمكاني: التركيز على القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في القانون اللبناني، مع الإستعانة بالقانون المدني الفرنسي، ودراسة مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي رقم 1689/2024 في تحديد المراكز القانونية للمتدخلين والإلتزامات الواقعة عليهم، إلى جانب المبادئ الأخلاقية الأوروبية للذكاء الإصطناعي.

المحدد الزماني: إستيعاب التطورات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي، لا سيما صدور قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي سنة 2024، وسحب مشروع توجيه المسؤولية عن الذكاء الإصطناعي سنة 2025، وذلك حتى تاريخ إعداد الدراسة سنة 2026.

مصطلحات البحث وتعريفاتها:

- أنظمة الذكاء الإصطناعي: يعني مصطلح (نظام الذكاء الإصطناعي) نظامًا قائمًا على الآلة مصممًا للعمل بمستويات مختلفة من الإستقلالية وقد يُظهر القدرة على التكيف بعد النشر، والذي يستنتج، بالنسبة للأهداف الصريحة أو الضمنية، من المدخلات التي يتلقاها، كيفية إنشاء مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر على البيئات المادية أو الإفتراضية، وفقًا للمادة 3 من قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي.

- ركن الخطأ: السلوك المخالف لما كان ينبغي على الشخص القيام به في الظروف ذاتها، سواء اتخذ صورة فعل إيجابي أم امتناع عن فعل، وترتب عليه ضرر غير مشروع للغير.

- إسناد الخطأ: تحديد الشخص الذي يمكن نسبة السلوك المخالف إليه من بين الأشخاص المتدخلين في دورة حياة نظام الذكاء الإصطناعي، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه والإلتزامات الواقعة عليه.

- تعدد المتدخلين: إشتراك عدد من الأشخاص في دورة حياة نظام الذكاء الإصطناعي، من تصميمه وتطويره إلى وضعه في السوق أو الخدمة واستخدامه، مع توزع الأدوار والإلتزامات فيما بينهم.

- إستقلالية أنظمة الذكاء الإصطناعي: قدرة بعض الأنظمة على معالجة البيانات والإستدلال وتوليد مخرجات دون أن يحدد الإنسان بصورة مسبقة أو مباشرة جميع النتائج التي قد تصدر عنها.

- معيار العناية: المعيار الذي يقاس بفعله سلوك الشخص لتحديد مدى انحرافه عما كان ينبغي عليه القيام به في الظروف ذاتها، وذلك بالإستناد إلى سلوك الشخص العادي أو المهني بحسب طبيعة النشاط.

- قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي: وهو اللائحة الأوروبية رقم 1689/2024 وتعرف بـ AI Act، وضعت إطارًا قانونيًا لتنظيم أنظمة الذكاء الإصطناعي، من خلال تحديد المراكز القانونية للمتدخلين في دورة حياة النظام وتوزيع الإلتزامات فيما بينهم، وفرض متطلبات تتعلق بإدارة المخاطر والشفافية والرقابة البشرية وغيرها.

- أخلاقيات الذكاء الإصطناعي: مجموعة من المبادئ والمعايير غير الملزمة التي تهدف إلى توجيه تطوير أنظمة الذكاء الإصطناعي واستخدامها بصورة مسؤولة.

أداة الدراسة والإجراءات:

تعتمد الدراسة في جمع مادتها العلمية ومعالجتها على أداة التحليل الوثائقي والنصي، من خلال إستقراء النصوص التشريعية المتعلقة بالمسؤولية المدنية، لا سيما قانون الموجبات والعقود اللبناني والقانون المدني الفرنسي، إلى جانب قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي رقم 1689/2024، وتحليل الأحكام ذات الصلة بتحديد المراكز القانونية للمتدخلين والإلتزامات الواقعة عليهم. كما تعتمد الدراسة على استعراض وتحليل المراجع الفقهية والأبحاث العلمية، العربية والأجنبية، المتعلقة بإسناد الخطأ وقياسه في ظل أنظمة الذكاء الإصطناعي، فضلًا عن دراسة المبادئ الأخلاقية الأوروبية للذكاء الإصطناعي، وذلك للوقوف على مدى مساهمة القواعد التنظيمية إضافةً إلى المعايير الأخلاقية في تحديد مضمون السلوك الواجب وتعزيز فعالية ركن الخطأ في المسؤولية المدنية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، يتم الإستعانة بمجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وفي مقدمتها المنهج التحليلي لدراسة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية وتفكيك عناصر ركن الخطأ لناحية إسناده وقياسه في ظل تعدد المتدخلين واستقلالية أنظمة الذكاء الإصطناعي، والمنهج المقارن من خلال في ظل القانون المدني الفرنسي إلى جانب قانون الموجبات والعقود اللبناني، والوقوف على مدى مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي في معالجة الصعوبات المرتبطة بتحديد الشخص المخاطب بالواجب ومضمون السلوك المتوقع منه. وإلى جانب ذلك، يتم الإستعانة بالمنهج النقدي لتقييم مدى ملاءمة المعايير التقليدية لقياس الخطأ في ضوء خصوصية هذه الأنظمة، وبيان حدود القواعد التنظيمية الأوروبية والمبادئ الأخلاقية غير الملزمة في تعزيز فعالية ركن الخطأ في المسؤولية المدنية.

ولتغطية الإشكالية المطروحة والإجابة عن أسئلة البحث، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين متوازنين؛ يدرس المبحث الأول "أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية"، وينقسم بدوره إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول "إسناد الخطأ في ظل أنظمة الذكاء الإصطناعي"، بينما يتناول المطلب الثاني "قياس الخطأ في ظل أنظمة الذكاء الإصطناعي". أما المبحث الثاني فيتطرق إلى "إعادة ضبط ركن الخطأ في ضوء أنظمة الذكاء الإصطناعي"، وقد قُسّم أيضًا إلى مطلبين: يعالج المطلب الأول "أثر القواعد القانونية الأوروبية في تحديد السلوك الموجب للمسؤولية"، في حين يبحث المطلب الثاني "دور أخلاقيات الذكاء الإصطناعي في استكمال معايير السلوك المسؤول".

المبحث الأول: أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية

عندما فرض المشرع اللبناني في المادة 122 من قانون الموجبات والعقود مبدأ التعويض عن الضرر غير المشروع اللاحق بالغير، لم يستخدم بصريح العبارة "الخطأ" كعنصر لقيام المسؤولية المدنية، بل اكتفى بربط التعويض بالعمل الذي ينجم عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير. إلا أن ذلك لا يعني أن المشرع تجاوز ركن الخطأ في معرض تقنين المسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي، إذ فيستنتج من قراءة المواد 121 و122 و123 م.ع.ل. مجتمعةً أن المسؤولية ترتبط بالسلوك غير المشروع. يتشابه هذا الوضع في جانب منه مع التقنين المدني الفرنسي، إذ ذكر المشرع مصطلح "الخطأ" صراحةً في المادة 1240 وقضى بفعلها أن كل فعل للإنسان يسبب ضررًا للغير يلزم من وقع الضرر بخطئه بإصلاحه. كما أضافت المادة 1241 صورتي الإهمال وعدم الإحتياط كمظهر من مظاهر الخطأ، ومع ذلك لم يتم تقديم تعريف له كما أو تحديد عناصره بصورة واضحة.

وفي ظل غياب تشريعي لتعريف مصطلح الخطأ في المسؤولية المدنية، سار الفقه مجدًّا في سبيل ذلك، فتم تعريفه بأنه "الفعل القصدي أو غير القصدي الذي يسبب ضررًا غير مشروع للغير، مرتبًا على من صدر منه موجب التعويض إذا كان مميزًا. فالتسبب بالضرر غير المشروع هو الخطأ بذاته" (العوجي، 2016، ص. 244).

يستنتج من غياب تعريف مقنن للخطأ، كما من التعريفات الفقهية العديدة له، أن المشرع أتاح مرونة في استيعاب صور متعددة للسلوك الموجب للمسؤولية بعيدًا عن الجمود. وتكتسب هذه المرونة لمفهوم الخطأ أهمية خاصة عند تطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي، وذلك بالنظر إلى خصائصها وما تثيره من إشكاليات تتعلق بإسناد الخطأ (المطلب الأول) ومن ثم قياسه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إسناد الخطأ في ظل أنظمة الذكاء الإصطناعي

يفترض لقيام المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ وجوب إسناد السلوك المخالف إلى شخص محدد يمكن مساءلته عنه، إلا أن تطبيق هذا المبدأ في معرض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي يثير صعوبات، وذلك بالنظر إلى تعدد الأشخاص المتدخلين في دورة حياة النظام، وتوزع الوظائف فيما بينهم، الأمر الذي يطرح إشكالية تعدد مراكز المسؤولية فيما بينهم على المستوى الأفقي (الخطيب، 2020، ص. 140) (الفرع الأول). كما وتزداد هذه الصعوبة بالنظر إلى ما قد تتمتع به بعض الأنظمة من درجة من الإستقلالية في معالجة البيانات وتوليد المخرجات، الأمر الذي يزيد في تعقيد تحديد الجهة التي من الممكن إسناد السلوك الخاطئ إليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إسناد الخطأ في ظل تعدد المتدخلين

تدخل أنظمة الذكاء الإصطناعي في دورة حياة يشارك فيها عدد من الأشخاص، تتوزع الوظائف والإلتزامات فيما بينهم. وقد أكد على هذا الواقع قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي، فميّز بين المزوّد، ومصنّع المنتج، والمُطبِّق، والممثل المفوض، والمستورد، والموزع، وجمعهم تحت مفهوم المشغّل (Operator) (المادة 3 من قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي)، وحكم بانتقال بعض هذه الصفات تبعًا للدور الذي يؤديه كل متدخل بالنسبة إلى النظام، إذ أجاز في حالات محددة بالنسبة إلى الأنظمة عالية المخاطر، إعتبار بعض المتدخلين مزوّدين متى قاموا بأعمال من شأنها تغيير مركزهم القانوني (المادة 25 من قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي).

تثور إشكالية تأثر عنصر الخطأ في ظل الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي عندما يرتبط كل متدخل بمرحلة مختلفة من مراحل تطوير النظام أو وضعه في الخدمة أو استخدامه، فيترتب على ذلك صعوبة في تحديد الشخص الذي يمكن إسناد السلوك الخاطئ إليه عند وقوع ضرر، لا سيما عندما تكون النتيجة الضارة حصيلة تفاعل أعمال عدد من المتدخلين، وليست وليدة تصرف واحد يمكن عزله بسهولة (Botero Arcila, 2025, p. 15).

ويُعد مثال روبوت المحادثة تاي- (Tay) الذي طورته شركة مايكروسوفت مثالًا على تعقد مسألة تحميل المسؤولية لجهة واحدة فقط عن نتائج تظهر في معرض أنظمة الذكاء الإصطناعي. ويعد "تاي" روبوت تعلم من تفاعلاته مع مستخدمي الإنترنت، وقام بنشر خطاب عنصري ومعادي للنساء ومتعاطف مع النازية، لذلك قامت الشركة بسحبه من الخدمة، مع المفارقة بأنها لم تقم بإصدار أي موقف واضح بشأن مسؤولية المبرمجين عن الخطاب الذي تبناه (Kraft, 2016; Gunkel, 2020, p. 313)؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن تعدد المتدخلين لقيام نظام ذكاء إصطناعي، قد يحول دون إسناد السلوك الضار إلى جهة محددة. وبذلك لا تتمثل الإشكالية التي تثيرها أنظمة الذكاء الإصطناعي في غياب الجهة التي من الممكن مساءلتها، بقدر ما تتمثل في صعوبة تحديد المتدخل الذي من الممكن إسناد الخطأ إليه من بين مجموعة الأشخاص الذين تدخلوا في دورة حياة النظام.

الفرع الثاني: إسناد الخطأ في ظل إستقلالية أنظمة الذكاء الإصطناعي

تتمتع بعض أنظمة الذكاء الإصطناعي بقدرة على التعلم والإستدلال وتوليد مخرجات لا يحددها الإنسان بصورة مسبقة أو مباشرة. وفي هذا الإطار ظهرت في الفقه القانوني ما يعرف بـ"فجوة المسؤولية"- (Responsibility Gap)(Matthias, 2004)، وذلك للتعبير عن الحالات التي قد يصعب فيها إسناد السلوك الصادر عن النظام إلى شخص بشري وفقًا لقواعد المسؤولية التقليدية بسبب التعقيد الكبير لأنظمة الذكاء الإصطناعي والطابع غير المتوقع لقراراتها (Gunkel, 2020).

والجدير ذكره أن مسألة إستقلالية أنظمة الذكاء الإصطناعي وفجوة المسؤولية التي تتسبب بها تعتبران من أبرز الحجج التي قدمها الداعين إلى منح أنظمة الذكاء الإصطناعي شخصية قانونية (الحسن، 2023؛ سعدون، 2022/2021، ص. 22) ، حتى أنها دفعت بالبعض إلى القول بأن عراقة قواعد المسؤولية المدنية لم تشفع في إيجاد تبرير قانوني للمسؤولية عن الضرر الذي يسببه نظام ذكاء إصطناعي يعمل بشكل مستقل (الشرايري، 2022، ص. 373). وعلى الرغم من اعتبار تيار من الفقه أن التكنولوجيا ليست سوى وسيلة لبلوغ هدف وأداة تخدم الفعل الإنساني، وتأكيده على عدم امتلاك التكنولوجيا إرادة حرة على اعتبار أن هناك دائمًا إنسان وراء أي نظام (Gunkel, 2020, p. 310)، إلا أن هذا التصور يصطدم بالتطورات التكنولوجية الحديثة. ففي إطار قابلية تفسير القرارات الخوارزمية يتم التأكيد دائمًا على صعوبة تنبؤ مصممي هذه الأنظمة بالنتائج النهائية التي ستنتج عن عملية التعلم (Metz, 2016).

وبذلك تختلف الصعوبة الناشئة عن تعدد المتدخلين عن تلك الناتجة عن إستقلالية النظام؛ ففي الحالة الأولى ترجع الصعوبة إلى تعدد الأشخاص وتوزع الأدوار والإلتزامات فيما بينهم، بينما تتركز الصعوبة في الحالة الثانية بأنه قد يكون الأشخاص المعنيون معروفين، ومع ذلك يتعذر تحديد سلوك بشري ممكن وصفه بالخطأ. وفي الحالتين تبرز حدود تطبيق ركن الخطأ بصورته التقليدية على بعض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي.

المطلب الثاني: قياس الخطأ في ظل أنظمة الذكاء الإصطناعي

يتمثل الجانب المادي للخطأ في السلوك المخالف لما كان ينبغي على الشخص القيام به في الظروف ذاتها، سواء اتخذ صورة فعل إيجابي أم إمتناع عن فعل. وقد يكون الخطأ قصديًا عندما تتجه إرادة الفاعل إلى إحداث النتيجة الضارة، كما قد يكون غير قصدي عندما يقصد الفاعل السلوك دون أن يقصد ما يترتب عليه من ضرر، فينشأ الخطأ عندئذ عن الإهمال أو عدم التبصر أو قلة الإحتراز. وبشكلٍ عام، لا تثير مسألة تحديد الخطأ القصدي الصعوبة نفسها لقياس السلوك التي يثيرها الخطأ غير القصدي، والذي يقتضي بدوره تحديد النموذج الذي يقارن به سلوك محدث الضرر، لمعرفة ما إذا كان قد انحرف عن مستوى العناية المتوقع منه. وقد ثار جدل فقهي في هذا المجال، ودار بين المعيارين الشخصي والموضوعي لقياس الخطأ، من هنا سيتم بيان مضمون كل منهما، قبل البحث في مدى تأثر معيار قياس الخطأ بخصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي.

الفرع الأول: المعايير التقليدية لقياس الخطأ

يجب للقول بتحقق الخطأ إثبات سلوك ضار صدر عن الشخص، لذلك يجب تحديد المعيار الذي يقاس على أساسه هذا السلوك، للوقوف على مدى انحرافه عما كان ينبغي اتخاذه في الظرف نفسه. إختلفت المعايير المعتمدة في هذا المجال بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى سلوك الفاعل، ويتم التمييز عادةً بين المعيار الشخصي والمعيار الموضوعي. يقوم المعيار الشخصي لقياس الخطأ على النظر إلى شخص مركتبه لجهة ما جال في ذهنه عند ارتكابه الفعل الضار، وفي الظرف الذي حصل به الفعل، فيتم البحث فيما إذا كان هو بالذات قادرًا على توقع الضرر ولم يفعل، وبذلك يتم قياس السلوك المشكو منه على سلوك الشخص بذاته وفقًا لقدراته هو (العوجي، 2016، ص. 255). إعتبر جانب كبير من الفقه أن المعيار الشخصي لقياس الخطأ يواجه صعوبة عمليّة، نظرًا لتعذر قياس السلوك المعتاد لصاحب الفعل وتقدير ما إذا كان يشكل تصرفه خطأً، مع ما يستلزم ذلك من مراقبة مسبقة بل ودائمة للفاعل، ليتم استخلاص متوسط سلوكه المعتاد والقول إذا ما كان قد انحرف عنه، فتصبح عملية القياس مرتبطة بعناصر يصعب التحقق منها على نحو موضوعي (حطيط، 2006، ص. 310).

أما فيما يخص المعيار الموضوعي، فيتم بفعله قياس سلوك المحدث للضرر على سلوك شخص يُتّخذ نموذجًا في هذا المجال، ويكون على وجهين: إما سلوك الشخص المتبصر اليقظ الذي إذا وجد في ظرف من قام بالخطأ قام بعمله على وجه محدد، وإما سلوك الشخص العادي. وبحسب البعض، يبدو أن الأخذ بمعيار الشخص العادي دون الشخص الإستثنائي هو النموذج الأفضل لقياس السلوك كونه الأيسر لناحية التطبيق، كما أن في معيار الشخص الإستثنائي تشديدًا للمعايير وخروجًا عن العدالة. ويضيف هذا الرأي أن المشرع اللبناني إعتمد في نصوص عديدة تعبير "الراعي" أو "الأب الصالح"، وهو الشخص العادي الذي يعرف ما عليه من موجبات ويحترم الآخرين وحقوقهم (العوجي، 2016، ص. 256).

الفرع الثاني: أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على مضمون معيار العناية

لا يقتصر أثر أنظمة الذكاء الإصطناعي على صعوبة إسناد الخطأ، بل يمتد إلى مضمون المعيار المعتمد للقول بتحققه، لا سيما عند تحديد مستوى العناية الذي من الممكن توقعه من الشخص عند التعامل معها. فإذا كان معيار الشخص العادي يقوم على البحث فيما إذا كان هذا الشخص، لو وجد في الظروف ذاتها، قادرًا على إدراك الخطر وتوقع النتيجة واتخاذ السلوك المناسب لتجنبها كما يفعل، فإن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي تثير التساؤل حول حدود ما يمكن بصورة معقولة مطالبته بإدراكه أو توقعه بالنسبة إلى نظام قد تتجاوز قدرته على معالجة المعلومات قدرته الذاتية على تحليلها. وتساعد فكرة العقلانية المحدودة- Bounded Rationality في شرح هذه الصعوبة، وترتكز على أن الإنسان لا يمتلك كل المعلومات، وحتى لو امتلكها لا يستطيع معالجة كمية لا محدودة منها. من هنا يمكن القول أنه إذا كان نظام الذكاء الإصطناعي يستخدم أصلًا للإستفادة من قدرته على تحليل معلومات وإحصائيات من المسلم أنها تفوق قدرة الإنسان على التحليل، فكيف يمكن إذًا مطالبته قانونيًا بأن يكتشف متى تكون النتيجة خاطئة. من هنا يمكن القول أن أنظمة الذكاء الإصطناعي تحول فكرة العقلانية المحدودة إلى شكل جديد، وبدل أن تكون المشكلة أن الإنسان لا يستطيع معالجة جميع المعلومات بنفسه، تصبح المشكلة أنه لا يستطيع مراقبة أو فهم آلية اتخاذ نظام الذكاء الإصطناعي للقرار بالكامل (Selbst, 2020, p. 1361).

هنا نصل إلى فكرة أعمق، فإذا كان معيار الشخص العادي هو معيار موضوعي، بمعنى أن القانون قد يحمل شخص ما مسؤولية حتى ولو كان هذا الشخص غير قادر فعليًا على بلوغ مستوى الرجل المعقول، تأتي أنظمة الذكاء الإصطناعي لتجعل الفجوة أكبر، فقد تجعل الحالات التي كانت إستثنائية وفق قواعد العناية أو الإهمال أقرب إلى القاعدة، على اعتبار أنها تفرض عتبة يقظة وتبصر أعلى مما يستطيع الشخص العادي المحافظة عليه. ومن شأن الانتشار المتزايد لهذه الأنظمة أن يجعل الإلمام بطريقة استخدامها وحدود الإعتماد على مخرجاتها من العناصر التي تدخل تدريجيًا في تحديد مستوى العناية المتوقع من الشخص العادي، الأمر الذي يؤدي إلى تطور مضمون المعيار تبعًا للتطور التقني من دون أن يستلزم ذلك استحداث معيار جديد لقياس الخطأ (Selbst, 2020, p. 1364).

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن العناية المتوقعة من المستخدم العادي تختلف عن تلك المتوقعة من المهني المستخدم لأنظمة الذكاء الإصطناعي (Choi, 2024, pp. 307–308)، كما هذه تختلف الأخيرة عن تلك المفروضة على المهني المتدخل في دورة حياة النظام، تبعًا لطبيعة النشاط ودرجة التخصص والمعرفة التقنية المتاحة لكل منهما (Buiten, 2024, pp. 256–257). فيُقاس سلوك المطور أو المزود بما كان يمكن توقعه من مهني مماثل في ضوء المعرفة التقنية المتاحة وقت التدخل، وبذلك يبقى معيار قياس الخطأ موضوعيًا، إلا أن

مضمونه يتكيف مع طبيعة النشاط والتطور التقني، دون أن يستلزم ذلك استحداث معيار مهني جديد (Cauffman, 2018, p. 530).

المبحث الثاني: إعادة ضبط ركن الخطأ في ضوء أنظمة الذكاء الإصطناعي

أثارت الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الإصطناعي لا سيما استقلاليتها، إلى جانب تعدد المتدخلين في دورة حياتها، ما قد تواجهه قواعد المسؤولية القائمة على الخطأ من صعوبة في تحديد الشخص المسؤول والسلوك الذي يمكن وصفه بالخطأ. وقد تنبهت المفوضية الأوروبية إلى هذه الإشكاليات، الأمر الذي ظهر بوضوح في مشروع توجيه مسؤولية الذكاء الإصطناعي (AI Liability Directive), COM (2022) final 496)، والذي انطلق من إعتبار أن قواعد المسؤولية الوطنية الحالية، لا سيما القواعد القائمة على الخطأ، ليست ملائمة لمعالجة دعاوى المسؤولية عن الأضرار التي تسببها المنتجات والخدمات المعززة بالذكاء الإصطناعي (Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence (AI Liability Directive), COM (2022) 496 final, proposal withdrawn on 6 October 2025). وعلى الرغم من تأكيد المفوضية الأوروبية في هذا المشروع على الصعوبات التي تواجهها قواعد المسؤولية الوطنية القائمة على الخطأ في معرض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي، إلا أنه لم يتحول إلى تشريع نافذ، وأعلنت المفوضية في برنامج عملها لسنة 2025 عدم وجود إمكانية متوقعة للتوصل إلى اتفاق بشأنه، قبل أن تسحبه رسميًا في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025 مع إبقاء إمكانية إعتماد مقترح جديد.

في المقابل، لم يحل سحب مشروع توجيه مسؤولية الذكاء الإصطناعي دون تدخل المشرع الأوروبي في معالجة جانب الصعوبات التي تثيرها أنظمة الذكاء الإصطناعي في معرض المسؤولية المدنية. فقد جاء قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي بتوزيع أكثر تحديدًا للإلتزامات بين مختلف المتدخلين في دورة حياة النظام، واستحدث مجموعة من الواجبات المتعلقة بإدارة المخاطر والشفافية والرقابة البشرية والتوثيق والمراقبة، الأمر الذي يطرح التساؤل حول إمكانية القول بوجود معايير قانونية يمكن الإستناد إليها في تحديد السلوك المخالف عند تطبيق قواعد المسؤولية المدنية (المطلب الأول). وإلى جانب هذه القواعد القانونية، يطرح التساؤل حول مدى مساهمة أخلاقيات الذكاء الإصطناعي الأوروبية في توفير معايير سلوكية تساهم تحديد مستوى العناية المتوقعة من المتدخلين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أثر القواعد القانونية الأوروبية في تحديد السلوك الموجب للمسؤولية

إذا كانت خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي قد أثارت صعوبات في إسناد الخطأ إلى شخص محدد،كما في تعيين مضمون السلوك الذي كان يتعين عليه اتباعه، فإن قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي إتجه إلى التخفيف من هذه الصعوبات، ليس عبر بإنشاء نظام خاص للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي، بل عبر وضع إطارٍ تنظيميٍّ يحدد ما يقع على عاتق كل من المزوّد والمشغّل والمستورد والموزع وغيرهم من المتدخلين في دورة حياة النظام من واجبات، الأمر الذي من الممكن أن يساهم عند تطبيق قواعد المسؤولية المدنية في تحديد الشخص الذي كان ملزمًا باتخاذ سلوك معين، وتحديد مدى إخلاله بهذا الإلتزام. من هنا ستتم دراسة الإطار القانوني الذي وضعه قانون الذكاء الإصطناعي لعمل المتدخلين في دورة حياة النظام والإلتزامات التي فرضها على كل منهم (الفرع الأول)، وأثر كل منها على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإطار القانوني لعمل المتدخلين في دورة حياة النظام

إن تعدد المتدخلين في دورة حياة نظام الذكاء الإصطناعي يؤدي إلى صعوبة تحديد الشخص الذي كان ملزمًا أصلًا بالسلوك الواجب وحصل فيه إخلال؛ فللقول بتحقق الخطأ يفترض وجود واجب أو معيار سلوكي يمكن مقارنته بالسلوك الحاصل. وعندما يشترك المطور والمزوّد والمستورد والموزع والمشغّل وغيرهم في دورة حياة النظام، يكون السؤال الذي يسبق البحث عن الإخلال، على من كان يقع أصلًا الإلتزام محل الإخلال.

إعتمد قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي مجموعة من التكييفات القانونية التي تسمح بتمييز الفاعلين المشاركين في دورة حياة النظام بعضهم عن بعض. فعرّف المزوّد باعتباره الشخص الذي يطوّر نظام الذكاء الإصطناعي أو يعهد إلى الغير بتطويره ويضعه في السوق أو الخدمة تحت إسمه أو علامته (Regulation EU 1689/2024, art 3). كما عرّف المشغّل بأنه الشخص الذي يستخدم النظام تحت سلطته، باستثناء الإستخدام الشخصي غير المهني (Regulation EU 1689/2024, art 3 (4)). وميّز بين المستورد والموزع والممثل المفوض ومصنّع المنتج، وجمع هذه الفئات تحت مفهوم أوسع هو "الفاعل"- (Operator) (Regulation EU 1689/2024, art 3 (8))- (5).

لا تقتصر أهمية هذه التكييفات على تنظيم سوق أنظمة الذكاء الإصطناعي، بل تساعد في تفكيك سلسلة التدخلات المحيطة بالنظام إلى مراكز قانونية يمكن تحديد أصحابها. فبدل التعامل مع جميع المشاركين في تطوير النظام أو تداوله أو استخدامه بصورة مجردة، تسمح هذه التكييفات بتحديد الموقع القانوني الذي يشغله كل شخص داخل دورة حياة النظام، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل حالات عدم اليقين بشأن الشخص الذي كان يقع عليه الإلتزام محل الإخلال عند الإنتقال إلى تطبيق قواعد المسؤولية المدنية (James, 2024, p. 385).

إضافةً إلى ذلك، خصص قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي لكل مركز قانوني نطاق من الواجبات يرتبط بالدور الذي يؤديه صاحبه في دورة حياة النظام، فالمزوّد يتحمل مجموعة واسعة من الإلتزامات المتعلقة بمطابقة النظام وإدارة مخاطره وتوثيقه ومراقبته(Regulation EU 1689/2024, arts 16 to 20)، في حين تقع على المستورد إلتزامات تتعلق بالتحقق من استيفاء متطلبات المطابقة قبل طرح النظام عالي المخاطر في السوق (Regulation EU 1689/2024, art 23). وعلى الموزع التحقق من بعض متطلبات الإمتثال والإمتناع عن طرح النظام في السوق إذا توافرت أسباب للإعتقاد بعدم مطابقته (Regulation EU 1689/2024, art 24 (1) and (2)). أما المشغّل، فيلتزم باتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لاستخدام النظام وفق التعليمات، وإسناد الرقابة البشرية إلى أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة والتدريب والسلطة اللازمين، فضلًا عن مراقبة تشغيل النظام واتخاذ الإجراءات المناسبة عند ظهور مخاطر (Regulation EU 1689/2024, art 26 (1), (2), and (5)).

الفرع الثاني: أثر القواعد التنظيمية في تحديد الخطأ المدني

من الثابت أن الذكاء الإصطناعي لم يعد مجرد موضوع تقني، بل أصبح محلًّا لتنظيم قانوني يحدد مراكز المتدخلين في دورة حياة النظام والإلتزامات الواقعة عليهم. وإذا كان الفقه متفقًا على أن قانون الذكاء الإصطناعي لا يشكّل نظامًا للمسؤولية عن الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي (Busuioc et al., 2023, p. 104) ، إلا أن القواعد التي يقررها تؤدي دورًا مهمًّا في تحديد مضمون السلوك الواجب عند تطبيق قواعد المسؤولية القائمة على الخطأ (Montagnani, et al., 2024). فمنذ اللحظة التي يحدد فيها القانون ما يتعين على المزود أو المستورد أو الموزع أو المطبق أو غيرهم من الأشخاص المتدخلين القيام به، يكون بذلك قد وفر عنصرًا قانونيًّا

يمكن أخذه في الإعتبار عند تقدير ما إذا كان سلوك الشخص قد انحرف عما كان مطلوبًا منه (European Commission, Commission Staff Working Document, Impact Assessment Report, Accompanying the Proposal for a Directive on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence, SWD (2022) 319 final, Brussels, 28 September 2022, Annex 7, section 2). تظهر أهمية هذه القواعد بصورة خاصة نظرًا للطابع العام لمعيار العناية في المسؤولية المدنية، وهكذا يعتبر تنظيم الذكاء الإصطناعي أداة لتطبيق القانون بتعزيزه قواعد المسؤولية المدنية، إذ يكون للقاضي صلاحية الرجوع إلى هذه القواعد لتحديد الإلتزامات المدنية الواقعة على عاتق المخاطَب بالقاعدة (Timothy, 2024). بمعنى آخر، إن المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي توفر معيارًا للسلوك من شأنه أن يُغذّي، من بين ظروف أخرى، معيار العناية الذي يقاس به تصرف المتدخل (European Commission, Proposal for an AI Liability Directive, COM (2022) 496 final, Recital 13 and Article 4(1)(a), Bruyne and Ooms, 2025, p. 171-172). ولا يعني ذلك أن كل مخالفة لقانون الذكاء الإصطناعي تشكل بصورة تلقائية خطأً مدنيًا منتجًا للمسؤولية، إذ يبقى تحديد أثر المخالفة خاضعًا لقواعد المسؤولية الوطنية وشروطها، كما لا يعني إحترام المتطلبات التنظيمية بالضرورة استبعاد الخطأ في جميع الحالات، إذ قد يفرض معيار العناية في الظروف المحددة سلوكًا يتجاوز الحد الأدنى الذي تقرره القاعدة التنظيمية. بل تكمن مساهمة التنظيم في توفير قواعد سلوكية أكثر تحديدًا يمكن أن تدخل ضمن العناصر التي يستند إليها القاضي في تقدير الخطأ (European Commission, Impact Assessment Report, SWD (2022) 319 final).

وعليه، تتمثل مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي في هذا المجال في توفير بنية تنظيمية سابقة على تطبيق قواعد المسؤولية المدنية، تساعد على تحديد المدين بالواجب ومضمون السلوك المتوقع منه. فلا يحل التنظيم بذلك محل ركن الخطأ، بل يساهم في إعطاء معياره العام مضمونًا أكثر تحديدًا يتلاءم مع خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي.

المطلب الثاني: دور أخلاقيات الذكاء الإصطناعي في استكمال معايير السلوك المسؤول

لا شك أن الجانب الأخلاقي يعتبر عاملًا حاسمًا في عملية صنع القواعد القانونية، فصياغة القانون لم تكن إلا متقاربة مع الأخلاق ومعبرة عنها، إلى حد دفع البعض بالقول أن القانون ما هو إلا ترجمة وتقنين لمبادئ من الجانب القانوني إلى الجانب الأخلاقي، وإن الغاية التي يرمي إليها أي نظام قانوني في أغلب الحالات تكون الغاية ذاتها التي يرمي إليها النظام الأخلاقي في مجتمع ما (ألكسي، 2013). من هنا يمكن القول أنه كما أن القانون يتطور بحسب التطور والحاجة، فإن الأخلاقيات تتطوّر على قدم المساواة، ولعل أهم ما برزت فيه الأخلاقيات هو في مجال علم الأحياء في ظل الموجة الكبيرة للتطور الطبي والبيولوجي. وإلى جانب أخلاقيات علم الأحياء، ارتبطت الأخلاقيات أيضًا بالعالم الرقمي، حيث نشأت أخلاقيات رقمية، لا سيما مع بدء الإعتماد على أنظمة الذكاء الإصطناعي في القطاعات الحيوية مثل الصحة والنقل والتعليم، وظهور مخاوف بشأنها. من هنا يعد من المهم الوقوف عند دراسة مدى استجابة القواعد القانونية للتحديات الناشئة عن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي، على مركز الأخلاقيات في الإطار القانوني لأنظمة الذكاء الإصطناعي (الفرع الأول)، كما وعلى القيمة القانونية لأخلاقيات الذكاء الإصطناعي في إطار ركن الخطأ للمسؤولية المدنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مركز الأخلاقيات في الإطار القانوني لأنظمة الذكاء الإصطناعي

يتلازم القانون والأخلاق في الفكر القانوني عامّةً، فعند إلقاء نظرة على العملية التاريخية لنشوء القانون، نجد أنه انفصل تدريجيًّا عن الأعراف والعادات الأخلاقية، لذلك يمكن فهم القانون والأخلاق كوجهين لعملة واحدة، مع المفارقة أن نطاق القانون أضيق من نطاق الأخلاق التي تعتبر معيارًا للتحقق من مدى تطابق القانون الوضعي مع العدالة، الأمر الذي يعني أن القواعد القانونية التي تتعارض مع المبادئ الأخلاقية لا تكون قانونًا بالمعنى الدقيق ولو كانت تستوفي الشروط الشكلية بصدورها عن الجهات المختصة، ولهذا السبب يقال أن القانون الجائر ليس قانونًا (*lex iniusta non est lex*) (Béal, 2021, p. 481).

والأمثلة عديدة على المبادئ الأخلاقية التي وجدت طريقها إلى النصوص التشريعية، إذ غالبًا ما تشكل الأخلاق، إلى جانب النظام العام، قيدًا على ممارسة الحقوق والتصرفات القانونية. كما يبرز مبدأ حسن النية بوصفه من أبرز المبادئ الأخلاقية التي اكتسبت قيمة قانونية، كذلك الأمر بالنسبة إلى الإثراء غير المشروع على حساب الغير، وهي مبادئ تكشف عن قدرة القيم الأخلاقية على الإنتقال تدريجيًا من المجال الأخلاقي إلى المجال القانوني (Spîrchez, 2016, p. 191-192).

وفي هذا الصدد، نشر فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالذكاء الإصطناعي الذي أنشأته المفوضية الأوروبية، إرشادات أخلاقيات الذكاء الإصطناعي الجدير بالثقة، وحددت بفعلها سبعة متطلبات أساسية لضمان الثقة في أنظمة الذكاء الإصطناعي، وتعرف بالمبادئ الأخلاقية الأوروبية في هذا المجال (High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, European Commission, Brussels, 2019). تتمثل هذه المبادئ بسبعة متطلبات يجب توفرها في النظام لضمان الثقة فيه، وتعرف بالمبادئ الأخلاقية الأوروبية لأنظمة الذكاء الإصطناعي وهي: الفاعلية البشرية والإشراف البشري (Human agency and oversight)، بحيث يبقى للإنسان دور فعلي في الرقابة والتدخل؛ المتانة التقنية والسلامة (Technical robustness and safety)، بما يقتضي أن تكون الأنظمة آمنة وموثوقة وقادرة على مواجهة الأعطال والمخاطر؛ الخصوصية وحوكمة البيانات (Privacy and data governance)، بما يضمن حماية البيانات وحسن إدارتها؛ الشفافية (Transparency)، بما تتطلبه من وضوح وإمكانية تتبع عمل النظام وتفسيره؛ التنوع وعدم التمييز والإنصاف (Diversity, non-discrimination and fairness)، بما يقتضي الحد من الإنحياز وضمان معاملة عادلة؛ والرفاهية المجتمعية والبيئية (Societal and environmental well-being)، من خلال مراعاة آثار النظام على المجتمع والبيئة؛ وأخيرًا المساءلة (Accountability)، بما تستلزمه من إمكان التدقيق والمراجعة وتحديد الجهات المسؤولة عن القرارات والنتائج المرتبطة باستخدام النظام.

الفرع الثاني: القيمة القانونية لأخلاقيات الذكاء الإصطناعي في إطار ركن الخطأ للمسؤولية المدنية

بعد الإنتهاء من عرض المبادئ الأكثر شيوعًا في إطار أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، يطرح التساؤل حول مدى قدرتها على حكم عمل هذه الأنظمة من دون أن تحمل صفة القواعد الملزمة. وعلى الرغم من غياب صفة الإلزام للمبادئ الأخلاقية بشكل عام، إلا أن هذه الأخيرة تتمتع بالعديد من المزايا القانونية التي تميزها عن التشريعات المقننة. فالصفة غير الملزمة للقواعد الأخلاقية، ومن بينها أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، تجعل منها قانونًا يتميز بالمرونة وبطبيعة تفاعلية متجددة، الأمر الذي يعد أكثر ملاءمة لطبيعة أنظمة الذكاء الإصطناعي المتطورة على الدوام (Bensamoun & Loiseau, 2022).

وإلى جانب إمكانية الأفراد تضمين عقودهم هذه المبادئ، ، تمثّل الأخلاقيات مصدرًا يستأنس به القضاة بحسب ظروف النزاع وطبيعة النشاط إلى جانب النصوص القانونية والمعايير المهنية والتقنية عند تحديد مستوى العناية المتوقع، بالطبع من دون أن تؤدي مخالفتها بذاتها إلى قيام الخطأ المدني. كما من الممكن أن تشكل الأخلاقيات قوة إلهام للمشرع، إذ حين يتعامل مع قضايا جديدة مثل السيارات ذاتية القيادة أو الروبوتات الطبية وغيرها من التطبيقات التي تتضمن أنظمة ذكاء إصطناعي، من الطبيعي أن يستند في سبيل ذلك إلى الأعمال الأخلاقية والمقترحات التي تحتويها لوضع القواعد القانونية. وهذا الأمر تحقق فعلًا مع صدور قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي، الذي حافظ على الصلة بين الإطار الأخلاقي والإطار القانوني، وذلك عند استعادته المبادئ الأخلاقية السبعة للذكاء الإصطناعي الجدير بالثقة، كما أبقى مجالًا لمدونات السلوك والتطبيق الطوعي لبعض المتطلبات بالنسبة إلى الأنظمة التي لا تدخل ضمن الفئات الأكثر تشددًا في التنظيم (Regulation (EU) 2024/1689 (AI Act), recital 27, art. 95 (1), (2)- (a)).

وبذلك، تؤدي أخلاقيات الذكاء الإصطناعي وظيفةً مكملة للقاعدة القانونية: فهي من جهة تمهد لتحول بعض المبادئ الأخلاقية إلى التزامات قانونية متى تبناها المشرع، ومن جهة أخرى تستمر، حتى في ظل وجود التشريع، في توفير مؤشرات تساعد على تحديد مضمون السلوك المسؤول في المجالات التي لا يقدم فيها النص معيارًا تفصيليًا. من هنا تظهر أهميتها في إطار المسؤولية المدنية، إذ يمكن أن تسهم، إلى جانب النصوص القانونية، في تحديد مستوى العناية المتوقع من المتدخل في دورة حياة نظام الذكاء الإصطناعي، ومن ثم في تقدير مدى انحراف سلوكه عن المعيار الذي كان يتعين عليه اتباعه (Bashayreh, et al., 2023, p. 76).

الخاتمة:

يتبين مما تقدم أن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي لا تؤدي بالضرورة إلى القول بعدم ملاءمة القواعد القانونية لركن الخطأ في المسؤولية المدنية في استيعاب الآثار الناشئة عن خصوصية أنظمة الذكاء الإصطناعي، دون أن يخفى ما تثيره خصوصية هذه الأنظمة من صعوبات تتعلق بإسناد الخطأ وتحديد مضمون السلوك الذي يمكن توقعه من الأشخاص المتدخلين في دورة حياتها. فمن جهة، قد يؤدي تعدد المتدخلين وتوزع الأدوار والإلتزامات فيما بينهم إلى تعقيد تحديد الشخص الذي يمكن نسبة السلوك المخالف إليه، ومن جهة أخرى، قد تجعل إستقلالية النظام ومحدودية قدرة الإنسان على فهم آلية عمله أو توقع مخرجاته من الصعب تحديد ما كان ينبغي على الشخص العادي أو المهني القيام به في الظروف ذاتها.

وفي هذا الإطار، تبرز مساهمة قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي في التخفيف من هذه الصعوبات وذلك عبر تحديد المراكز القانونية للمتدخلين وتوزيع الإلتزامات فيما بينهم، ووضع متطلبات تنظيمية تتعلق بإدارة المخاطر والشفافية والإشراف البشري والتوثيق والمراقبة. وإلى جانب هذه القواعد القانونية، تقوم أخلاقيات الذكاء الإصطناعي في أداء دور مكمل في تحديد معايير السلوك المسؤول، رغم افتقادها صفة الإلزام.

أولًا: النتائج القانونية للدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج القانونية، أبرزها:

1. إن تعدد المتدخلين في دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي واستقلالية بعض هذه الأنظمة لا يحولان بالضرورة دون إسناد الخطأ إلى شخص محدد، إلا أنهما قد يؤديان إلى صعوبة تحديد السلوك المخالف والشخص الذي يمكن نسبته إليه.

2. إن المعايير التقليدية لقياس الخطأ، لا سيما المعيار الموضوعي القائم على سلوك الشخص العادي، تحتفظ بصلاحيتها من حيث المبدأ، إلا أن خصوصية أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تؤثر في مضمون العناية المتوقع من الشخص، بالنظر إلى محدودية قدرته على فهم عمل النظام والتحقق من صحة مخرجاته.

3. إن قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لا ينشئ نظامًا مستقلًّا للمسؤولية المدنية، لكنه يوفر إطارًا تنظيميًا يساعد على تحديد الشخص المخاطب بالواجب ومضمون السلوك المتوقع منه، الأمر الذي يسمح بالإنتقال من البحث بصورة عامة عن الفاعل المخطئ إلى البحث عن إخلال محدد صادر عن متدخل محدد.

4. إن مخالفة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لا تؤدي بصورة تلقائية إلى قيام ركن الخطأ المدني في المسؤولية التقصيرية، كما أن احترام هذه المتطلبات لا يستبعد بالضرورة تحققه، إذ يبقى تقدير الخطأ خاضعًا للقواعد التقليدية للمسؤولية المدنية وظروف كل حالة.

5. إن المبادئ الأخلاقية للذكاء الإصطناعي، رغم افتقادها صفة الإلزام، تحتفظ بقيمة مكملة للقواعد القانونية، فيمكن الإستئناس بها إلى جانب المعايير المهنية والتقنية عند تحديد مستوى العناية المتوقع من الأشخاص المتدخلين في دورة حياة النظام.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. الإقرار بقدرة قواعد المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ على أن تواجه الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي لناحية ركن الخطأ، مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الإصطناعي عند تطبيقها، لا سيما لناحية إسناد السلوك المخالف وقياسه، بدل الإتجاه إلى استحداث مفهوم جديد للخطأ لمجرد إستقلالية هذه الأنظمة.

2. مراعاة طبيعة النشاط ودرجة المعرفة التقنية المتوقعة من الشخص عند قياس الخطأ، بحيث لا يؤدي استخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي إلى فرض مستوى من العناية يتجاوز بصورة غير معقولة قدرة الشخص على فهم عمل النظام أو توقع مخرجاته.

3. الإستفادة من التكييفات القانونية التي اعتمدها قانون الذكاء الإصطناعي الأوروبي في تحديد المراكز القانونية للأشخاص المتدخلين في دورة حياة النظام، الأمر الذي يساعد على تعيين الشخص الذي يقع عليه الإلتزام محل الإخلال عند وقوع الضرر.

4. الإستناد إلى المتطلبات التنظيمية الأوروبية عند تقدير الخطأ المدني، لا سيما الإلتزامات المتعلقة بإدارة المخاطر والشفافية والإشراف البشري والتوثيق والمراقبة، مع مراعاة مسألة أن مخالفة هذه المتطلبات لا تؤدي بذاتها إلى قيام الخطأ، لكنها تشكل عنصرًا يمكن أخذه بعين الإعتبار إلى جانب ظروف الواقعة والقواعد الوطنية للمسؤولية المدنية.

5. تعزيز الإستفادة من المبادئ الأخلاقية للذكاء الإصطناعي في تحديد معايير السلوك المسؤول، من خلال الإستئناس بها عند تقدير العناية الواجبة، وتشجيع إدراجها في مدونات السلوك المهني والإلتزامات التعاقدية، دون إضفاء صفة الإلزام عليها بصورة تلقائية.

وبذلك، فإن تعزيز فعالية ركن الخطأ في معرض الأضرار المرتبطة بأنظمة الذكاء الإصطناعي لا يتطلب بالضرورة التخلي عن قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، بل يستلزم تحديدًا أدق للشخص المخاطب بالواجب ولمضمون السلوك المتوقع منه. وعلى كل حال، إن قيام الخطأ لا يكفي وحده لإثارة المسؤولية المدنية، إذ يبقى من الضروري إثبات وجود رابطة سببية بين هذا الخطأ والضرر الحاصل، وهي مسألة تزداد تعقيدًا بدورها في ظل إستقلالية أنظمة الذكاء الإصطناعي وتداخل أدوار المتدخلين فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

ألكسي، ر. (2013). فلسفة القانون وسريانه (كامل فريد السالك، مترجم؛ ط. 2). منشورات الحلبي الحقوقية.

حسن، حسام الدين محمود محمد محمد. (2023). واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة روح القوانين، (102)، الجزء الأول، 104–248. https://doi.org/10.21608/las.2023.189346.1127

حطيط، أمين محمد. (2006). القانون المدني: الموجبات، أنواعها ومصادرها، العقد والمسؤولية العقدية، المسؤولية المدنية التقصيرية. دار المؤلف الجامعي.

الخطيب، محمد عرفان. (2020). المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي: إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 8(29)، 107–152. https://doi.org/10.54032/2203-008-029-001

سعدون، سيلينا. (2022). الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي [رسالة ماستر في قانون الأعمال، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2021–2022].

الشرايري، محمد أحمد. (2022). المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 10(38)، 357–408. https://doi.org/10.54032/2203-010-038-009

العوجي، مصطفى. (2016). القانون المدني: الجزء الثاني، المسؤولية المدنية (الطبعة الخامسة). منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Bashayreh, M. H., Tabbara, A., & Sibai, F. N. (2023). The need for a legal standard of care in the AI environment. Sriwijaya Law Review, 7(1), 73–86. https://doi.org/10.28946/slrev.Vol7.Iss1.1507.pp73-86

Béal, C. (2021). Lex iniusta non est lex: The implications of a misunderstanding. Revue de métaphysique et de morale, (112), 471–485. https://doi.org/10.3917/rmm.214.0471

Bensamoun, A., & Loiseau, G. (dir.). (2022). Droit de l'intelligence artificielle (2e éd.). LGDJ.

Botero Arcila, B. (2025). AI liability along the value chain [Policy report]. Mozilla Foundation. https://doi.org/10.2139/ssrn.5209735

Buiten, M. C. (2024). Product liability for defective AI. European Journal of Law and Economics, 57, 239–273. https://doi.org/10.1007/s10657-024-09794-z

Busuioc, M., Curtin, D., & Almada, M. (2023). Reclaiming transparency: Contesting the logics of secrecy within the AI Act. European Law Open, 2(1), 79–105. https://doi.org/10.1017/elo.2022.47

Cauffman, C. (2018). Robo-liability: The European Union in search of the best way to deal with liability for damage caused by artificial intelligence. Maastricht Journal of European and Comparative Law, 25(5), 527–532. https://doi.org/10.1177/1023263X18812333

Choi, B. H. (2024). AI malpractice. DePaul Law Review, 73(2), 301–337. https://via.library.depaul.edu/law-review/vol73/iss2/7/

De Bruyne, J., & Ooms, W. (2025). Tort liability and artificial intelligence: Some challenges and (regulatory) responses. In N. A. Smuha (Ed.), The Cambridge handbook of the law, ethics and policy of artificial intelligence (pp. 158–173). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009367783.011

Gunkel, D. J. (2020). Mind the gap: Responsible robotics and the problem of responsibility. Ethics and Information Technology, 22(4), 307–320. https://doi.org/10.1007/s10676-017-9428-2

James, T. (2024). Le droit de la responsabilité civile face à l'intelligence artificielle : L'influence de la réglementation de l'IA sur la réparation du dommage [Thèse de doctorat en droit privé, Université Paris Cité].

Kraft, A. (2016, March 25). Microsoft shuts down AI chatbot after it turned into a Nazi. CBS News.

Matthias, A. (2004). The responsibility gap: Ascribing responsibility for the actions of learning automata. Ethics and Information Technology, 6(3), 175–183. https://doi.org/10.1007/s10676-004-3422-1

Metz, C. (2016, March 10). Google's AI wins pivotal second game in match with Go grandmaster. WIRED.

Montagnani, M. L., Najjar, M.-C., & Davola, A. (2024). The EU regulatory approach(es) to AI liability, and its application to the financial services market. Computer Law & Security Review, 53, Article 105984. https://doi.org/10.1016/j.clsr.2024.105984

Selbst, A. D. (2020). Negligence and AI's human users. Boston University Law Review, 100(4), 1315–1376.

Spîrchez, G.-B. (2016). The relation between ethics and law. Fiat Iustitia, 10(1), 189–197.

République française. (1804). Code civil (version en vigueur, notamment les articles 1240 et 1241). Légifrance.

EUR-Lex. (n.d.). Procedure 2022/0303/COD: Proposal for a directive on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence (AI Liability Directive) [Legislative procedure; proposal withdrawn on 6 October 2025]. Retrieved October 5, 2026, from https://eur-lex.europa.eu/procedure/EN/2022_303

European Commission. (2022a). Commission staff working document: Impact assessment report accompanying the proposal for a directive on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence (SWD(2022) 319 final). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52022SC0319

European Commission. (2022b). Proposal for a directive of the European Parliament and of the Council on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence (AI Liability Directive) (COM(2022) 496 final, 2022/0303(COD)). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52022PC0496

European Parliament & Council of the European Union. (2024). Regulation (EU) 2024/1689 of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). Official Journal of the European Union. https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj

High-Level Expert Group on Artificial Intelligence. (2019). Ethics guidelines for trustworthy AI. European Commission. https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai

الجمهورية اللبنانية. (1932). قانون الموجبات والعقود، الصادر بتاريخ 9 آذار 1932، الجريدة الرسمية، العدد 2642، 11 نيسان 1932.